نظرة إلى التعددية في الهند: كيف استطاعت الفيدرالية الهندية إدارتها؟ الدكتورة نادية أبو زاهر جامعة بير زبت –فلسطين

الهند دولة كبيرة وتُعتبر ثاني أكبر البلدان في العالم من حيث تعداد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها 2008, 1,147,995,900، حسب موسوعة إنكارتا 2008، يمثلون سدس سكان العالم. وتحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث المساحة. بعد الصين، وتبلغ مساحة أراضها 3,166,414 كم2 مربع، تشكل 2.4 % من مساحة العالم، فمساحتها تعادل مساحة قارة كاملة. وهي غير متجانسة ومعقدة، تتنوع في شتى المجالات الثقافية والدينية والعرقية واللغوية والثقافية والحزبية، وتعتبر الهند من أكثر دول العالم التي تتميز بالتعديدية بصورة كبيرة حيث تمثل اللغة، والدين، والطبقات عوامل فاصلة في التنظيم الاجتماعي والسياسي للشعب الهندي. و بعض الولايات تمتلك من التميز اللغوي والثقافي والتاريخي ما يجعل لها هوية خاصة تغطي هوية الدولة الهندية.

لايوجد في العالم بلد آخر يضم هذا الخليط غير الاعتيادي من الجماعات العرقية وهذا الكم الهائل من اللغات غير المفهومة من بعضها البعض والتنوع في الطبيعة والمناخ والاختلافات بين الاديان والممارسات الحضارية والفوارق الهائلة بين الرفاهية العالية المتأتية من التقنية الحديثة الى الفقر المدقع الساحق في الريف. وهو ما دعا بعض الكتّاب كي يتساءل: "كيف يتسنى للمرء أن يفهم بلداً كهذا تسوده مثل هذه التناقضات المذهلة؟ فالتناقض الظاهري زاخر (أكبر ديمقراطية في العالم موجودة أيضا في هذا البلد ذي النظام الطبقي الاجتماعي الوراثي، والبلد المنحدر في الخرافات هو البلد الأول في العالم في تقنية المعلومات وهو بلد الماهاتما غاندي رسول اللاعنف الذي واجه عهوداً من إراقة الدماء)؟" أ. وهو ما دعا آخرين كي يتساءلوا لماذا لم يحدث

الماك المهارات التمضر الفرس البند الح

لوك إدوارك، النهوض الغريب للهند الحديثة: ثورة الهند الهادئة. ترجمة فؤاد عبد الجبار، منقول عن المواشنطن بوست. موقع المدى.

ما يعطل مسيرة الديمقراطية فيها رغم تعرضها لأزمات ومجاعات لم تتعرض لها دول أخرى في عالم الجنوب؟ 2

بقيت الهند تشكل حالة استثنائية حتى بالنسبة للعديد من النظريات السياسية، لا سيما المتعلقة بنظريات التحول الديمقراطي، الأمر الذي دعا بالكثير من الباحثين الاهتمام بدراسة الهند كحالة مميزة استثنائية، فهي بكل تعقيداتها الثقافية والعرقية والاجتماعية استطاعت أن تتمتع بنظام سياسي مستقر، بل رأى بعض الكتّاب أن الهند تمكنت من شق طريقها لأن تُصبح واحدة من أعضاء نادي النُخبة في القرن الحادي والعشرين 5 . وآخرون أشاروا إلى مقدرتها على تحقيق استقرار مثالي الى درجة وصلت فيها الى مصاف الدول المتقدمة في المجال الصناعي، كيف لا وهي دولة نووية حالياً 4 . فيما لفت بعضهم إلى نجاحها خلال تاريخها الطويل في تجاوز مشكلات كثيرة ومتعددة، وبشير هذا الرأى أن القرن الحادي والعشرين سيكون هندياً. 5

سيتم التعرض إلى التعددية التي تتمتع بها الهند وكيف استطاع النظام الفيدرالي فيها أن ينجح في إدارة هذه التعدية، لكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى ما تعنيه الفيدرالية. فالفيدرالية مصطلح ظهرت له العديد من التعريفات، وعلى الرغم من وجود تعريفات عدة له، إلا أنها تتقارب جميعها بالمعنى والمضمون، وترسم صورة لشكل الدولة التي تتصف بجملة من التنوع العرقي والمذهبي والتركيبة السياسية المتعددة الميول والاتجاهات المتعارضة، فيؤدي نظام الاتحاد الفيدرالي إلى التعايش الإنساني القائم على أسس الوحدة والتعاون والتوافق. ومن خلال المضمون الذي تؤكد عليه غالبية التعريفات، فيمكن اعتبار الفدرالية أحد أشكال الحكم الذي يتم فيه تقسيم السيادة في الدولة، وبكون لكل من هذه الأقاليم والولايات نظامها الأساسي الذي يحدد السيادة في الدولة، وبكون لكل من هذه الأقاليم والولايات نظامها الأساسي الذي يحدد

مطر، جميل. آسيا تبحث عن هوية: شعوب نشيطة تتأهّب لعصر جديد. صحيفة الرأي http://www.alrai.com/print.php?news_id=267854

³ الحمد، تركي. وعادت بيارق الطائفية. صحيفة الشرق الأوسط. 2008/5/18. العدد 10764. http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=471127&issueno=10764

⁴ سوزه، سليم. الفيدرالية وعي جماهيري لوعي الأمة. **العرب تايمز**. http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=No&Articl eID=4877

⁵ ــ، راي: الهند مؤهلة لأن تصبح دولة عظمى. **موقع الهند اليوم**. 2005/8/12. http://www.alhindelyom.com/2005/08/12/view1.shtml

سلطاتها التشريعية والتنفيذيه والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم الذي يكفله الدستور، وبالتالي لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية.

يناسب النظام الفيدرالي الدول التي يوجد بها تعددية كما هو الحال بالنسبة للهند، حيث تعتبر مثالا هاما على الدول التي تبنت النظام الفيدرالي، وستستعرض المقالة التعددية الموجودة بالهند من تعددية لغوية، وثقافية واجتماعية وطبقية، ودينية، وعرقية، وحزبية. وأيضا سيتم تناول طبيعة نظام الحكم فها، ثم التطور التاريخي لنظامها الفيدرالي، مع التركيز على دور الفيدرالية في الحفاظ على تماسكها بنجاح رغم التعددية والتباينات الموجودة فها.

2. التعددية اللغوبة:

يوجد تعددية بالهند، وربما لا يتم المبالغة إذا ما قيل بأنه يوجد بها أكثر التعدديات اللغوية، فالهند موطن اثنين من العائلات اللغوية الرئيسية، الهندو-آرية والدرافية (نسبة إلى درافيا). ويعترف الدستور الهندي باثنين وثلاثين لغة. وتستعمل الحكومة المركزية اللغتين الهندية والإنكليزية في المراسيم والمناسبات الرسمية، إلا أنه وتاريخيا تعتبر اللغتان السنسكريتية والتاميلية أصيلتان، لأنهما ظهرتا على الأرض الهندية. ومن بين اللغات الهندية، الاوردو، المهراتية، الكونكوني، الملايلم، الكرناتكية، التلقو، البنجابية، الكشميرية، البنغالية، القوجراتي والاسامية. إلى جانب التعددية اللغوية، هناك تعددية باللهجات، إذ يبلغ عدد اللهجات المحلية في الهند 1652 لهجة.

2.1 تعددية ثقافية:

للهند تقاليد ثقافية عربقة وفريدة من نوعها، ونظرا لتاريخها الحافل انصهرت ثقافات الشعوب الغازية على مدار القرون واندمجت مع المجتمع المحلي، حيث تعرضت لحكم الفرس وشعوب آسيا الوسطى وافغانستان والعرب والغرب منذ عهود قديمة وترجع العديد من التقاليد الثقافية (كالاحتفالات) والمعالم القائمة حاليا، على غرار تاج محل وغيره من نماذج العمارة الاسلامية إلى عهد الأباطرة المغول. والمجتمع الهندي مجتمع ذو أعراق وثقافات متعددة، والأعراف الدينية هي جزء من ثقافة الحياة اليومية لا سيما بالنسبة للمسلمين في المجتمع الهندي.

Х

bttp://in.mohe.gov.sa/AR/STUDYABOARD/ABOUTCOUNTRY/Pages/default.asp

2.2 تعددية اجتماعية وطبقية:

يتوزع سكان الهند في القرى والمدن، حيث تتميز بعض المدن بنسبة عالية من المتجمع الحضري، وتعتبر مدينة مومباي (بومباي سابقا) أهم تجمع حضري، بالإضافة إلى دلهي، وكلكتا، وتشيناي (مادراس سابقا)، حيث يشكل في الهند ما نسبته 26.8% من الحضر و73.2% من الريف. ويتكون المجتمع الهندي من طبقات اجتماعية متمايزة، وعلى الرغم من أن القانون الهندي يمنع هذا النظام الطائفي، إلا أن الطبقية ما زالت تُمارس بشكل مُخِل بالقانون في بعض المجتمعات القروية المتخلّفة وكذلك في أوساط أهل المدن. حيث تنقسم الهند الى طائفتين رئيسيتين:

- 1- الطبقة العليا: هي الطبقة التي تتمتع بنفوذ ديني وسياسي واقتصادي في البلاد، ويخرج من هذه الطبقة الحكام وقادة الجيوش ورجال الأعمال والأطباء والمهندسون والقضاة ورجال الدولة، ويُ طلق على هذه الطبقة (البرهمان) الذين يشكلون 5% من سكان البلاد.
- 2- الطبقة الدنيا: وهي الطبقة المهمشة والمسحوقة في الهند، تشكل غالبية المجتمع الهندي، إذ تُشكل حوالي 95% من سكان البلاد. وتنقسم الطبقة الدنيا إلى ثلاث مجموعات تُسمى بالمجموعات المتخلفة، وهي:

أ. المجموعة الأولى:

ينتمي 15% من سكان الهند إلى المجموعة الأولى، وعليه فقد انتهجت الحكومة سياسات مركزية معينة في التعامل معهم، وذلك بتخصيص 15% من الوظائف الحكومية و15% أخرى من فرص القبول في الجامعات والمعاهد العليا لصالحهم.

تمثل المجموعة الثانية نسبة 7.5 من تعداد السكان، ولذا يتمتعون بنفس النسبة في فرص العمل والقبول في الجامعات والمعاهد العليا.

ت. المجموعة الثالثة:

تشكل المجموعة الثالثة 50% من سكان الهند، ولكنهم يمنحون 27% من الوظائف في الحكومة المركزية وعلى مستوى الجامعات أيضا.

2.3 تعددية دينية:

يوجد في الهند تعددية دينية، بالإضافة إلى التعددية اللغوية والثقافية، حيث يوجد فها العديد من الديانات نذكر منها: الهندوسية، والإسلامية، والبوذية،

والمسيحية، والجانية والسيخية. وتعتبر الهندوسية إحدى الديانات القديمة وأكبر ديانات الهند الوثنية، ويمثل الهندوس أغلبية في الهند حيث يشكلون حوالي 80% من السكان. وقد اختلفت عقائد الهندوس خلال آلاف السنين وظهر العديد من الفرق والطوائف وطورت كل واحدة منها فلسفتها وشكل العبادة الخاص بها. كما أن الديانة الإسلامية لها وجود أيضا في الهند وتبلغ نسبة المسلمين فيها 27.4% (أو أكثر حسب بعض المصادر الأخرى)، حيث تضم الهند ثاني أكبر تجمع للمسلمين في العالم بعد أندونيسيا. وينقسم مسلمو الهند إلى قسمين هما: مسلمو الشمال ويتبعون المذهب الحنفي ويتكلمون اللغة الأردية والبنغالية، ومسلمو الجنوب ويتبعون المذهب الشافعي ويتحدثون اللغة التامولية، إضافة إلى وجود مسلمين شيعة في بعض الولايات وبالأخص في حيدر آباد. وتتواجد أقليات دينية أخرى على غرار، المسيحيين 2.33%، والسيخ 1.84%،

2.4 تعددية عرقية:

يوجد في الهند عرقيات مختلفة من بينها هندوآريين ويشكلون ما نسبته 72%، والدرافيديون ويشكلون ما نسبته 25%، وغيرهم من العرقيات يشكلون ما نسبته 3%.

2.5 تعددية حزبية:

يوجد في الهند أكبر عدد من الأحزاب في العالم فهناك 550 حزبا سياسيا والأحزاب متنوعة من الناحية الايديولوجية والإقليمية والطبقية والاجتماعية والدينية. و توزع هيئة الانتخابات هذه الاحزاب الى ثلاثة قوائم: أحزاب قومية وعددها 6، وأحزاب إقليمية وعددها 50، وأحزاب مسجلة وعددها 500، ومن أبرز هذه الأحزاب: حزب المؤتمر القومي، وحزب بهاراتيا جاناتا فارتي، والحزب الشيوعي الماركسي، وحزب المنبوذين باهوجان سماج، وجاناتا دال، وتيليجو ديسام، وراشتريا جاناتا دال [لالو براساد]، ايه آي دى إم كيه [جاي لاليتا]، وحزب ساماتا، والحزب الشيوعي الهندي، وشيو سينا، ودي. م. كيه،، وحزب السيخ شيروماني أكالى دال، وشاكتي [هيكديه].

3. نظام الحكم:

الهند دولة فدرالية يحكمها دستور مشابه للدستور البريطاني، ويعتبر الدستور الهندي من أطول دساتير العالم، حيث يتكون من 395 بندا و12 جدولا و3 ملاحق

بالدستور⁷، رغم أن البرلمان قد صوّت على الدستور في 1949/11/26، الا أنه أصبح ساربا في 1950/1/26. وتشبه الولايات المندية الولايات المتحدة الأمريكية في كونها ولايات متحدة، وتختلف عنها في وجود سلطات أكبر للحكومة الفدرالية على الولايات، كقدرتها على تغيير حدود أي ولاية مثلا. وجاء في الدستور أن الهند جمهورية ديمقراطية وعلمانية ذات سيادة. نظامها السياسي جمهوري ذو طابع اتحادي، يخول دستور الهند سلطات للمركز وللولايات على حد سواء، بينما تتوزع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية بين المركز والولايات. ويتشكل البرلمان من غرفتين أو مجلسين تشريعيين، لهما نظام وضع على شاكلة النظام البرلماني البريطاني (ويستمنستر). ونظام الحكم في الهند ذو ثلاثة هيئات: تشريعية، تنفيذية وقضائية. وتخضع السلطات الحكومية التنفيذية لرئيس الوزراء، وذلك باعتبار ان نظام الحكم برلماني وليس رئاسيا. وفيما سنعمل على توضيح السلطات الثلاث، إضافة إلى التقسيمات الإدارية والهيئات المحلية.

3.1 السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية بشكل رئيسي من الرئيس ومجلس الوزراء، إضافة إلى الوزارات المختلفة، وفيما يلي نبذة عن كل من الرئيس ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء.

3.1.1 الرئيس:

هو أعلى سلطة تمثيلية في هرم الدولة، وتعتبر صلاحيته شرفية فقط حيث يمارس دورا رمزيا فخريا شبها بدور ملكة بريطانيا، ومعظم السلطات التي تعهد إليه ينبغي عليه ممارستها تحت إشراف الحكومة. وله دور في الدفاع عن الدستور، والمصادقة على القوانين وإصدار مراسيم العفو. ويعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويتم اختيار رئيس الجمهورية من قبل اعضاء مختارين يحق لهم التصويت من المجلسين التشريعيين المركزيين، ومدة حكم الرئيس خمس سنوات.

3.1.2 رئيس الوزراء:

هو رأس الحكومة، ويملك أغلب السلطات التنفيذية. ويقوم نواب الحزب الحاكم أو أحزاب التحالف التي تملك الأغلبية البرلمانية باختيار رئيس الوزراء. لا ينصُ الدستور

Constitution of India, India Code Legislative Department, http://indiacode.nic.in/coiweb/welcome.html

على اختيار رئيس الوزراء من بين نواب البرلمان، على أن هذا كان حال بعض من تولوا هذا المنصب.

3.1.3 مجلس الوزراء:

بالنسبة لمجلس الوزراء يقوم رئيس الجمهورية بتعيينه بالتشاور مع رئيس الوزراء. ويقوم كل وزير فيه بإدارة وزارته وفق ضوابط القانون الفدرالي، فمثلا يقوم وزير الخارجية بتقرير الشؤون الخارجية للبلاد ككل دون تدخل من الولايات. كما لا تتدخل الحكومة الفدرالية في شؤون الرعاية الصحية والتطوير الزراعي للولايات، وهناك مجالات تتعاون الولايات مع الحكومة الفدرالية في إدارتها كالتعليم.

3.2 السلطة التشريعية:

البرلمان هو الهيئة التشريعية في الهند، يتألف من غرفتين، الغرفة العليا (مجلس الدولة) وتسمى "راجيا سابها"، والغرفة السفلى (مجلس الشعب). تختار الهيئة الانتخابية الأعضاء لمجلس الدولة، وتمتد عهدتهم إلى ست سنوات. يتم انتخاب الأعضاء الغرفة الثانية عن طريق الاقتراع العام لمدة خمسة أعوام، وتتحدد عن طريق هذا المجلس مختلف القوى السياسية وكذا التشكيلة الحكومية. يحق لأي مواطن هندي يبلغ الثامنة عشر من العمر الانتخاب. وفي النظام الهندي، تخضع الهيئة التنفيذية للهيئة التشريعية.

3.3. السلطة القضائية:

تعد المحكمة العليا (الفدرالية) المحكمة الأولى في البلاد، ويمارس قضاتها مهامهم حتى يصلوا إلى سن التقاعد (65 سنة)، ولا يمكن إقالتهم من مناصبهم إلا بموافقة ثلثى البرلمان. وفي كل ولاية توجد محكمة عليا خاصة بها.

3.4 التقسيمات الإدارية والحكومات المحلية:

تنقسم الهند إلى ثمان وعشرون ولاية وتنقسم هذه بدورها إلى مناطق، ستة أقاليم اتحادية، وإقليم العاصمة الوطنية لدلمي. لكل ولاية حكومها الخاصة، تقوم الحكومة الاتحادية بتعيين حكام الأقاليم الاتحادية. وفي كل ولاية يوجد مجلس تشريعي منتخب يفرز رئيس وزراء يكون مرشحا عن الأغلبية، ويستلم منصبه بناء على تعيين الحاكم الذي يعينه رئيس الجمهورية لكي يمثله في الولاية لمدة خمس سنوات، وهذا الوضع يتكرر في إقليمين من الأقاليم السبعة وهما إقليم دلمي وإقليم بونديتشيري.

يوجد نوع من الحكم الذاتي تتمتع به المجالس البلدية ومجالس القرى، وهذه الحكومات المحلية الصغيرة تقع على عاتقها مسؤوليات كبرى، ولكنها في نفس الوقت لا تحظى بميزانية كافية وتعاني من ضعف قوتها السياسية وإهمال حكومات الولايات، ومع هذا يمكن أن نلاحظ عددا من هذه الحكومات الصغيرة وقد نجحت خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

4. التطور التاريخي للنظام الفيدرالي للهند:

أساس العديد من المؤسسات الفيدرالية في الهند تعود في تاريخها كون الهند مستعمرة بريطانية. وفي الوقت نفسه، فإن ظروف الاستقلال، مع صدمة تقسيم البلاد، أيضا لعبت دورا رئيسيا في تشكيل هياكل ووظائف علاقات الهند الدولية. إضافة لما لعبته مختلف المواقف الإيديولوجية والظروف الاقتصادية في تشكيل المؤسسات الفيدرالية فها.

في القرن التاسع عشر سيطر البريطانيون تدريجيا على شبه القارة الهندية التي كانت مجزأة سياسيا وكانت تعاني من الصراع لأكثر من قرن. التوسع التدريجي للحكم البريطاني تبلور مع قانون حكومة الهند عام 1858، الذي فرض مباشرة عليها الخضوع تحت سيادة التاج البريطاني، وكان حكم الهند يتم من خلال مزيج من المركزية واللامركزية الإدارية. وقد تمثلت المركزية من خلال سلطة وزير الدولة لشؤون الهند ومقره في لندن، والذي حكم من خلال الوالي والمجلس التنفيذي، وعدد قليل من المسؤولين الإداريين على مستوى المقاطعات البريطانية، حيث تمت ممارسة جميع السلطات السيادية، دون أن يتم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. أما بالنسبة للامركزية فتضح من خلال العلاقة بين الولايات الهندية بالإدارة البريطانية، حيث احتفظت هذه الولايات بقدر كبير من السيادة الداخلية.

بينما تم تثبيت حكم التاج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حاول البريطانيون تطبيق اللامركزية على أساس اعتبارات الكفاءة الإدارية. وقد أدخلت الحكومات المحلية في 1860. ففي بعض الحالات، تم تقسيم الوحدات الوطنية الفرعية بهدف تيسير الأعمال وزيادة فعالية الادارة. وهذه المقاطعات أصبحت أساسا للسيادة الفرعية المحلية الهندية. وبينما كانت حركة سياسية وطنية تنمو خلال هذه الفترة، فقد عملت بريطانيا على تطوير الهياكل المالية، بدافع من وجود تفاعل بين الاعتبارات الإدارية والسياسية. ففي عام 1858، اعتمدت حكومات المقاطعات بالكامل

على المخصصات السنوية المركزية، حيث يتمتع المركز بسلطة على جميع الإيرادات والنفقات. وفي عام 1870، بدأ التوجه نحو اللامركزية المالية كخطوة أولى لتلبية بعض احتياجات الحكم الذاتي المحلي. في البداية، حصلت حكومات المقاطعات من أجل خدمات مثل (الصحة والتعليم وغيرها) على مبلغ مقطوع سنوي، وكان لها ميزانيات منفصلة. وفي وقت لاحق، فإن مهام النفقات انتقلت إلى المحافظات، إلى جانب بعض إيرادات السلطة واتخاذ ترتيبات لتقاسم الإيرادات.

بعد الحرب العالمية الأولى تضمنت أفكار الفيدرالية بدرجات متفاوتة. ففي عام 1918 وضع تقرير مونتاجيو تشيلمسفورد (Montagu-Chelmsford) عن الاصلاحات الدستورية رؤية للهند كفيدرالية مركزية. قانون حكومة الهند عام 1919، استنادا إلى هذا التقرير، نقل السلطة إلى بعض المحافظات، وقيد –اسميا- صلاحيات الحكومة المركزية في المسائل المسندة إلى مقاطعات. في حين أن الحكومة الهندية كانت لا تزال في جوهرها موحدة، وكان هناك بعض التخفيف من السيطرة المركزية على المحافظات عن طريق حيث استلمت السيطرة على مصادر الدخل مثل الأرض والري.

لاحقا تم عرض اقتراح بموجبه تُساهم حكومات المقاطعات بتمويل الحكومة المركزية، ولكن هذه الخطة تم تعديلها بسرعة نحو مزيد من الاستقلالية المالية المركزية، بما في ذلك تقاسم الحكومة المركزية لضرائب الدخل مع المقاطعات.

اللجنة القانونية الهندية لعام 1928، برئاسة اللورد سايمون، تضمنت أيضا استعراضا للترتيبات المالية للهند. فكان تقاسم الإيرادات الضريبية بين المركز والأقاليم جزءا هاما من المقترحات المالية الجديدة. وفي وقت لاحق، التقى عدة لجان للنظر في قواعد جديدة لتقاسم الإيرادات، وخاصة صيغ لتوزيع عائدات ضريبة الدخل بين المركز ومختلف المحافظات. في 1930 اتسمت المؤتمرات الثلاثة التي تشمل الزعماء الهنود حول الوضع المستقبلي لحكم الهند. هذه المؤتمرات، ومداولات الحكومة البريطانية نفسها ادت إلى قانون حكومة الهند عام 1935، الذي يقترح هياكل فيدرالية فضفاضة نسبيا التي من شأنها بناء تحالفات ودعم القاعدة، نص على توزيع الاختصاصات التشريعية إلى سلطة فيدرالية وسلطة مقاطعات، لكن تخضع لقيود عديدة. كما مكن هذا القانون إنشاء المحكمة الاتحادية للفصل في النزاعات بين الوحدات التابعة للاتحاد وكذلك محكمة الاستئناف للبت في المسائل الدستورية.

بعد الحرب العالمية الثانية، وتكثيف حركة التحرر الهندية تم تجاوز تنفيذ الأحكام الاتحادية للعام 1935 وقانون حكومة الهند. ومع هذا، فإن واضعي الدستور الهندي، التي بدأت في الجمعية التأسيسية عام 1946 اعتمدوا اعتمادا كبيرا على قانون 1935 لإطار دستوري جديد. وهكذا، فإن الدستور الهندي كان أقرب إلى الممارسة البريطانية في الهند. وفرض قيودا واضحة على سلطات الدولة. وقد سمح للولايات بحكومات منتخبة وسلطة مالية. وهذا ما سمح للفدرالية الهندية في أن تستمر. في حين أن الهياكل السياسية المنصوص علها في قانون 1935 تُركت، لكن فكرة تقاسم الإيرادات والمنح تم الحفاظ علها.

أصبحت الهند دولة ديمقراطية مستقلة في آب عام 1947 وأصبحت جمهورية في كانون الثاني 1950. وقد نص الدستور صراحة على الهيكل الفيدرالي، مع وجود ولايات ككيانات فرعية تُكلف بسلطات سياسية ومالية محددة. وتتألف الهند الأن من 28 ولاية، وستة من الأقاليم الفيدرالية، وإقليم العاصمة الوطنية (NCT)، دلمي. وقد صمم الدستور بحيث يعطي الحكومة المركزية سلطة تقديرية وسيادة توجيهية على الولايات، وإنشاء فيدرالية مركزية نسبيا⁸.

5. أسباب نجاح الفيدرالية الهندية في إدارة التعددية:

لا ينظر الجميع إلى الفيدرالية بأنها الشكل الأمثل للحكم، ويرى بعض الكتّاب أن الظروف السياسية والتركيبة الاجتماعية لكل دولة تحدد طبيعة الحكم فيها أحيانا، إلا أن الغالبية العظمى من الكتاب تعتقد بأن الفيدرالية وسيلة تتيح لمختلف الطوائف للتجمع، تستمد قوتها من الوحدة مع الحفاظ على هويتهم. وتساعد على تأمين الكفاءة في المنظمات والعمل في القطاع العام عن طريق تقريب الحكومة من الشعب. كما أنها تعزز القيم الديمقراطية وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم ألا يمكن اعتبار أنه يوجد نظام فدرالي كامل لا يشوبه أي عيوب أو أخطاء، والتجربة الفيدرالية الهندية كذلك لم تكن كاملة، فقد وقعت فيها العديد من الأخطاء، حيث لا تزال تحصل أحداثا مفاجئة

⁸ Singh, Nirvikar. Holding India together: The role of institutions of federalism. University of California, Santa Cruz. . **MIPRA Paper NO.12432.** October, 2008.pp 3-5.

⁹ Bagchi, Amaresh. "Rethinking Federalism: Changing Power Relations Between the Center and the States". National Institute of Public Finance and Policy. Publius: The Journal of Federalism 33:4 (Fall 2003). P21.

مثل الاضطرابات الناجمة عن نظام الطبقات، وهدم أماكن العبادة، وعمليات القتل التي تستهدف جماعات إثنية معينة والحملات الأخيرة في آسام ومهاراشتيرا ضد الطائفية البهارية الناطقة باللغة الهندية تشير إلى مشاكل رئيسية لم يتمكن بعد النظام الفدرالي في الهند من حلها 10. إلا أن الشكل الفيدرالي ربما أنه الأنسب للهند في ظل تركيبتها التعددية، وبالتالي الفيدرالية الهندية لا سيما في إدارتها للتعددية يمكن اعتبارها تجربة ناجحة، يوجد آراء كثيرة حاولت تفسير نجاح الفيدرالية الهندية في إدارة التعددية، فهناك من يعتقد أن الفيدرالية الهندية تم تشكيلها للتوفيق بين مختلف الرؤى والتنوع والأيديولوجيات والتأثيرات. التي أصبحت قاعدة الدستور الهندي، مثل حق جميع البالغين في الانتخاب، والديمقراطية الليبرالية والعلمانية للفيدرالية الهندية، والحقوق الأساسية، وتدخل الدولة لمكافحة عدم المساواة الموروث، والتمييز الايجابي لدعم الفئات المحرومة، والعدالة الجتماعية 11. وهناك من يرى وبمكن أن نلخص عددا من الأسباب التي ساعدت على نجاح التجربة الهندية الفيدرالية في إدارة التعددية بما يلى:

5.1 تسجيل نقاط مرتفعة للديمقراطية العلمانية:

لقد كان أهم إنجاز حققته الهند السمتقلة هو تعزيز الديمقراطية. اتخذت الهند نهجا ديمقراطيا علمانيا في الحكم فعلى الرغم من وجود هذا الكم الهائل من الهندوس، إلا أن دستور الهند علماني يمنح كل قوميات البلاد حقوقا متساوية دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس. وعالجت الهند قضايا الأقليات القومية والدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية دون اللجوء الى استخدام سياسات إقصاء الآخر. فالقانون الهندي يمنع هذا النظام الطائفي12. فقد وحُّد الديموقراطيون والشيوعيون واليساربون الهنود صفوفهم على قاعدة التسليم المُشترك بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع في إطار احترام الحربات السياسية والمدنية والإنسانية للجميع دون إقصاء وفي إطار التوافق على الولاء للوطن ممَّا مكِّن لهم مساحة لا حدود لها للتواصل مع الجماهير

¹⁰ روى، أش نارس. "كيف نجحت الفدرالية في الهند". الاتحادات الفدرالية: ما هو الجديد في النظام الفدرالي في مختلف أنحاء العالم. المجلد 5. عدد خاص/ خريف 2005. كندا: الاتحادات الفدرالية. ص 7.

¹¹ Majeed, Akhtar. "Shared-Rule- Self-Rule" in the Working of Indian Federalism. University

http://www.queensu.ca/iigr/conf/Watts/papers/majeed.pdf, p.2.

القاضي، أبو بكر. هل بالإمكان الاسترشاد بالتجربة الهندية في التعددية والتنوع؟ بقلم أبو بكر القاضي. موقع 12 -http://www.sudaneseonline.com/aarticle2005/apr24سودانيز أون لاين. 2005/4/24 32634.shtml

ونصيبا غير محدود في الحُكم يعتمد حجمه على حجم الجماهير التي يستطيعون تجنيد دعمها لبرامجهم السياسية 13.

عززت الديمقراطية في الهند من جذورها، وظلت تبرهن، باستمرار، على مرونها وسهولة تكيفها بصورة مستمرة أيضا، بل باتت أداة للتمثيل ومنح السلطة والتفويض. أما مرونة الدستور، فقد ساعدت في استيعاب مختلف اشكال التنوع على نحو سلمي ومن خلال التفاوض، فضلا عن أن برامج وسياسات توفير الفرص المتكافئة، التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من نسيج النظام الديمقراطي الهندي، باتت تعطي أملا جديدا للقطاعات التي تعاني من الحرمان في المجتمع الهندي، بما في ذلك النساء 14 فالديمقراطية مثلت الضمان الأكثر مصداقية لحماية حقوق ومصالح الجميع. 15 كما أصبح هناك مزيد من الاستجابة لمطالب الجماهير من خلال آليات مسائلة جديدة وضعتها وسائل الإعلام والحركات الاجتماعية وحركات المطالبة بحرية الوصول إلى المعلومات والانتخابات في الولايات وفي الاتحاد. عملت التعديلات الدستورية في الهند في عام 1992 على جلب السلطة بشكل أقرب إلى الناس من خلال فرض حكومة محلية من ثلاث مستوبات في الهيكلية الفدرالية 16.

5.2 تسجيل نقاط لإحداث انسجام في اللغات رغم تعددها:

لقد كانت تجربة الهند في حل مشكلتها اللغوية أكثر إيجابية، بل ويمكن اعتبارها مصدرا للعبرة والتعلم، فقد هددت مشكلة اللغة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي بتمزيق النسيج الوطني في الهند، وبدت البلد وكأنها على حافة حرب أهلية بسبب اللغة. وقد نشأت أول حركة انفصالية واضحة في منطقة تاميل نادو كرد على ما اعتبره البعض محاولة لفرض اللغة الهندية. ولكن الحكومة الهندية، أقرت بأهمية اللغات المحلية في الأقاليم وأظهرت حساسية تجاه المشاعر القومية للغوية. وعندما تم إعادة تنظيم الولايات الهندية على أساس اللغة كان البعض يخشى أن يؤدي ذلك

14 غاندي، سونيا. النزاع والتعايش في زمن الإرهاب.. الهند نموذجا. صحيفة الشرق الأوسط. 2002/12/15. 2002/12/15 http://aawsat.com/leader.asp?section=3&article=141534&issueno=8783.8783

¹³ ناصر، نيقولا. لليسار العربي في الهند عبرة. موقع أجراء العودة. 2007/7/18. http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=1901&table=articles

¹⁵ _. راي: الهند مؤهلة لأن تصبح دولة عظمى. **موقع الهند اليوم**. 2005/8/12. http://www.alhindelyom.com/2005/08/12/view1.shtml

¹⁶ دافان، راجيف وربكا ساكيسنا. "الهند تجربة مستمرة لإعادة تعريف الفدرالية". حوارات حول مجالات الحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدول الفدرالية، ج 3. ص ص22-25. 2007.

إلى انهيار الهند. ولكن هذه المخاوف لم تثبت صحتها أبدا. والآن لا تعتبر اللغة، بشكل عام، قضية مشتعلة.

5.3 تسجيل نقاط للتعددية الحزبية مع عدم التسليم لهيمنة حزب من الأحزاب القوبة:

لقد انتهى عهد سيطرة الحزب الواحد أو ما كان يعرف ب"نظام حزب المؤتمر". فقد الآن حزب المؤتمر، الذي سيطر كمثال ضخم على المشهد السياسي في الهند والذي كان مسؤولا عن مركزية السلطة، الكثير من القاعدة الحزبية وشعبيته التي كان يعتمد عليها لتثبيت سلطته. وأدت خسارته في أربعة من الولايات الخمسة التي جرت فيها انتخابات للبرلمانات المحلية في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، دلمي، وراجستان، وماذيا برادش، وتشاتيسغارث، إلى تحطيم أية آمال بأن يتمكن حزب الهند العظيم القديم، حزب المؤتمر، من استلام السلطة لوحده في الانتخابات للبرلمان الفدرالي في العام 2004. وقد أدى تحول الهند من نظام خاضع لسيطرة حزب واحد إلى نظام متعدد الأحزاب إلى تقوية الفدرالية. فقد أصبح الحكم عن طريق الائتلاف الآن حقيقة دائمة. وقد تمكن التحالف الوطني الديمقراطي، الذي يقوده حزب بهاراتيا جاناتا الوطني الهندي، من تحقيق نجاح ساحق في تلك الانتخابات بفضل قدرته، إلى حد كبير، على الهندي، من تحقيق نجاح ساحق في تلك الانتخابات بفضل قدرته، إلى حد كبير، على تشكيل تحالف واسع مع حوالي 20 حزب من الأحزاب الصغيرة.

5.4 تسجيل نقاط لصالح الطبقات والفئات المهمشة:

اصبح اللاعبون الجدد الرئيسيون الآن هم الطبقات الوضيعة، التي كانت تسمى سابقا "المنبوذون"، والطبقات الوسطية، والفلاحون والأحزاب الإقليمية. وبرزت طبقات "الداليت" يشار إليها في الدستور الهندي كطبقات ملحقة، والجماعات المهمشة على أنها العامل المستقل والقوي في السياسة الهندية. وهذا الوضع، بحسب تعبير رئيس وزراء الهند السابق ف.ب.سينغ "يشكل تغييرا في صلب تركيبة السياسة الهندية". حيث تحاول الدولة الوطنية الحديثة أن تخوض عملية "تصحيح" نظام الامتيازات الموروث، والذي استفادت منه في السابق شرائح مصنفة في صدارة نظام الطوائف الهندية، حتى تقدم الدولة إلى جميع طوائف الهند وأعراقه واثنياته الدليل على أنهم سواسية أمام

القانون، بغاية تعزيز الشعور بالانتماء الوطني، ومنعا من أن تصبح مؤسسات الدولة محل صراع بين الطوائف¹⁷.

كما أن الهند تسجل تقدما ملحوظا على صعيد الفئات المهمشة مثل النساء، حيث أصبحت الهند واحدة من أوائل دول العالم التي تحكمها رئيسة وزراء عندما تقلدت إنديرا غاندي الحكم في عام 1966. وفي عام 2007، تم انتخاب بارتيبا باتيل كأول رئيسة للهند بعد أن قامت بترشيحها سونيا غاندي، زوجة ابن إنديرا غاندي وقائدة أكبر الأحزاب السياسية في الهند. أصبحت النساء يدخلن النظام السياسي على المستوى المحلي أيضاً. ففي عام 1992، قامت الهند بتعديل الدستور لإضافة حصص الجنسين في كافة المناصب المحلية المنتخبة. ويجب على مجالس القرى، أو البانشيات، أن تحجز ثلث مقاعدها للنساء. وفي الوقت الحالي، تشغل أكثر من مليون إمرأه مناصب منتخبة في البانشيات، وقد شغلت أكثر من مليوني امرأة هذه المناصب حتى الآن. في عام منتخبة في البانشيات، وقد شغلت أكثر من مليوني امرأة هذه المناصب حتى الآن. في عام ومجلس الولاية 8.

5.5 تسجيل نقاط لظهور نوع جديد من الأحزاب السياسية:

لقد أدى النفوذ الجديد للأحزاب الإقليمية إلى تحويل النظام الفدرالي الهندي تحويلا جذريا. حيث ظهرت أحزاب ذات هوية إقليمية كأحزاب حاكمة في بعض الولايات الهامة. وفي كثير من الولايات نظر جهور الناخبين إلى تلك الأحزاب بأن مصالحهم الإقليمية وهويتهم المميزة سيتم الحفاظ عليها بصورة أفضل فيما أفضل إذا ما صوتوا لوصول الأحزاب الإقليمية للسلطة 19.

لقد أصبحت الأحزاب الإقليمية، التي كان ينظر إليها في السابق بازدراء على أنها قوى الانهيار والتفسخ أو على أنها انحراف وشذوذ عن المألوف، تلعب الآن دورا جديدا في نظام الحكم الهندي. وأدت الانتخابات البرلمانية الثلاث الأخيرة- 1996، و1998،

18 ـ الهند تحت المجهر: من شارع القربة إلى مكتب رئيس الوزراء. موقع المتحف العالمي للنساء . (International Museum of Women)

العرب المصدق، حسن. بماذا نجحوا وفلشنا، التجربة الهندية: المصالحة الداخلية في خدمة التنمية. العرب الأسبوعي. 2002/3/22.

http://www.imow.org/wpp/stories/viewStory?language=ar&storyid=94 Rao, M. Govinda, Nirvikar Singh. Asymmetric Federalism in India. Santa Cruz Center for International Economics: University of California, Santa Cruz. Paper 04-08. California: University of California. 2004. p27.

و1999 - إلى تغيير النظرة بشأن الأحزاب الإقليمية بعد أن تحولت إلى لاعب رئيسي في عملية تشكيل حكومات الائتلاف متعددة الأطياف في نيودلهي.

5.6 تسجيل نقاط لصالح سلطة الجماهير.

لقد كان التطور الأكثر أهمية في الفترة الأخيرة في الممارسة الهندية للنظام الفدرالي هو نشوء مستوى ثالث من الحكم، ما يسمى بانشايات محلية. لقد أدت هذه المؤسسة الحديثة نسبيا إلى توسيع إطار القاعدة الديمقراطية توسيعا كبيرا. واليوم، يتم انتخاب ثلاثة ملايين نسمة في الهند كل خمسة سنوات إلى مقاعد البانشايات من بينها مليون مقعد مخصصة حسب الدستور للنساء. وهذا يعني أن عددا كبيرا من الجماعات التي كانت مستثناة، أصبحت تشكل جزءا من هيئات صنع القرار في الهند. لقد أصبحت كل ولاية، بشكل ما، وحدة فدرالية تضم في داخلها ثلاثة أنظمة مميزة من الحكمالمقاطعة، الكتلة، والقرية.

إن قدوم مرحلة البانشايات (البانشايات هو التعبير الهندي لـ"سلطة الحكومات المحلية") أتاح المجال لنقل الحكم من السيطرة المطلقة للحكومة المركزية وحكومة الولاية. وأصبح النظام الفدرالي في الهند الآن أكثر شفافية وخضوعا للقانون، مع ارتباط العديد من الناس به لتشغيله وإدارته وتسحينه²⁰.

5.7 تسجيل نقاط لصالح الفيدرالية:

هناك من ينظر إلى الفيدرالية بأنها تساعد على تحقيق التوازن السياسي بين الحكم المشترك والحكم الذاتي 12 . وبالنسبة للحالة الهندية فقد استطاع النظام الفدرالي التعامل مع العديد من التحديات خلال أكثر من 50 عاما. حيث تشير التجربة الهندية إلى أن الفدرالية مستقرة ودائمة للتعامل مع العديد من الهويات والولاءات في داخل بلد موحد واحد.

كان النظام الفدرالي في الهند يوصف بأوصاف شتى ما بين "شبه فدرالية" إلى "اتحاد فدرالي بدون فدرالية" و"اتحاد الولايات غير المتساوية". ومع هذا، فقد حافظت الهند على راية الفدرالية عاليا. لقد كانت الهند، في البداية، نظاما فدراليا شديد

^{.10-7} روى، آش ناربن. كيف نجحت الفدرالية في الهند. مصدر سابق. ص 20

²¹ Bhattacharyya, Harihar. "Federalism and Regionalism in India: Institutional Strategies and Political Accommodation of Identity". **Heidelberg Papers in South Asian and Comparative Politics**. South Asia Institute Department of Political Science. University of Heidelberg. Working Paper No. 27. May 2005. p.3.

المركزية. ولكن صعود الأحزاب الإقليمية ونجاح حكومات التحالفات الفدرالية لم يعط النظام الفدرالي الهندي معنى جديدا فحسب، بل أيضا مقياسا جديدا للقوة والحيوية.

استطاعت الهند أن تصنع النجاح في نظامها الديمقراطي والفدرالي، ويعود الفضل الكبير في ذلك، إلى سجلها الديمقراطي، ومجتمعها المدني القوي، وثقافتها السياسية الديمقراطية العيوية. لقد ساعد مبدأ الفدرالية الهندية على أن تعيش بسلام مع الفوارق الملحوظة في داخلها. كما أن حكومة الجهة الموحدة الفدرالية (1998-1998) جاءت لتحدد معالم التحول الجذري في علاقات القوى بين السلطة الفدرالية والولايات في الهند. ودعت إلى نظام حكم مختلف قائم على الفدرالية، والمسؤولية، والخضوع للقانون والعدالة الاجتماعية. لقد مهدت الطريق للمزيد من إعطاء الحكم الذاتي والسلطة للولايات. وأصبحت الآن بعض عواصم الولايات، مثل بنغالور، وحيدرأباد، ومومباي مراكز قوى موازية تماما للعاصمة المركزية. ولم يعد زعماء العالم الذين يزورون الهند قادرين على استثناء هذه العواصم من برنامج زيارتهم الرسمية. كما أن زعماء مثل تشاندرا بابو نايدو، رئيس وزراء ولاية أنذرا براديش، أصبحوا من بين الحاضرين الدائمين في منبر الاقتصاد العالمي في دافوس.

لقد وضع الدستور الهندي تصورا لتوزان خلاق بين الحاجة لوجود مركز فعال وولايات قوية. وكان لدى واضعي الدستور الهندي عند صياغته هدفين رئيسيين، الأول بناء نظام حكم وحدوي نابع من مجتمع مقسم ومجزأ بشكل كبير، وقد حاولوا تحقيق ذلك من خلال تقوية "الاتحاد" أو المستوى الفدرالي من خلال تحويل السلطات المتبقية إليه. والثاني هو تنمية بلد غير نامي بالمرة عن طريق الحد من الفقر والأمية وبناء دولة-أمة حديثة. وكانت نتيجة ذلك هو أطول دستور في العالم يتضمن 395 مادة، و21 جدولا و3 ملاحق.

يؤسس الدستور "اتحاد ولايات" والذي يتكون الآن من 28 ولاية وسبعة "أقاليم اتحاد." كما أنه يحدد سلطات الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية داخل الحكومة، ويوفر معيارا يتم من خلاله اختبار صلاحية القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي؛ وينصب السلطة القضائية لتكون الحارس على الدستور. والدستور بشكل عام مرن لكنه صارم في كثير من أمور "الفدرالية" التي تخص الولايات.

لا تمتلك الهيئات البلدية -والتي تعرف"بالبانشاياتس Panchayats" في المناطق الربفية الهندية- الدعم المالى ولا الخبرات الضرورية لرفع سلطتها إلى أقصى حد. مع ذلك

فإن أحد النتائج الإيجابية لمستوى البلديات هو -نتيجة لتخصيص الدستور عدد معين من المقاعد للنساء ولطبقات وقبائل محددة- فقد تمكنت هذه المجموعات المحرومة بشكل تقليدي من اكتساب الخبرة. عندئذ يمكنهم العمل نحو المشاركة على مستوى الولاية أو على المستوى الوطني. وسهلت إعادة توزيع المسؤوليات من خلال تفويض السلطات من الاتحاد إلى الولايات ومن الولايات إلى البانشاياتس Panchayats لتحقيق أهداف الدستور وهي: الوحدة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. يؤشر كل هذا على خطوات في اتجاه الفدرالية التعاونية²².

أصبح هناك تطور آخر على توسيع صلاحيات الهياكل الفيدرالية وتحديدا الحكومات المحلية، حيث عملت حكومات الائتلاف على المستوى الفدرالي على إعطاء المجال لحكومات الولايات وقادتها للعب دور أكبر في قضايا السياسة الخارجية. الأمر الذي يسمح لزيادة دور الحكومات المحلية والولايات في التنمية، فالعديد من المؤسسات والهيئات المالية الدولية مثلا تتفاوض بشكل مباشر مع حكومت الولايات في الهند²³. لقد عملت مجالس القرى والبلديات في الهند لمدة طويلة كأدوات للبرامج الإنمائية والبرامج ذات الصلة بالاتحاد وحكومات الولايات. وهي تسير الآن تدريجيبا باتجاه تحقيق أدوارها كما تصورها الدستور باعتبارها مسؤسسات حقيقية للحكم المحلى²⁴.

6. الخلاصة:

لا ينظر الجميع إلى الفيدرالية بأنها الشكل الأمثل للحكم، ويرى بعض الكتّاب أن الظروف السياسية والتركيبة الاجتماعية لكل دولة تحدد طبيعة الحكم فيها أحيانا. بالنسبة للحالة الهندية وفي ظل تركيبتها التعددية المتكونة من خليط كبير ومعقد من التعددية، حيث توجد بها أكبر تعددية لغوبة، وثقافية واجتماعية وطبقية، ودينية،

²² مجيد أختر. "الهند نشأة الفدرالية التعاونية". في. بليندنباخر، راؤول وأبغيل أوستاين محررين. الأصول الدستورية، والهياكل التنظيمية والتغير في البلدان الفدرالية. الجزء الأول. سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية. ترجمة AMMArabicTranslation& InterpretationServicesInc. كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية. 2007.ص ص26-29.

²³ ماتو، أميتاب و هابيمون جاكوب. " العلاقات الخارجية في الهند: دور متنام للولايات". في راؤول بليندنباخر وأبيغيل أوستاين كاروس محررين. مها بسطامي مترجمة. حوارات بشأن العلاقات الخارجية في الدول الفدرالية. ج 5. منتدى الاتحادات الفيدرالية. ص ص33-36.

²⁴ هوجا، راكيش وجورج ماثيو. شركاء في التنمية: الحكم المحلي في الهند. في راؤول بليندنباخر وشاندرا باسما محررين.، ومها البسطامي مترجمة، حوارات حول الحكم المحلي ومناطق المدن الكبيرة في الدول الفدرالية. ج6. كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية. 2007. ص ص 32-32.

وعرقية، وحزبية في العالم. فإن الشكل الفيدرالي هو الأنسب لها، فالهند، وبدون النظام الفدرالي، لم يكن بإمكانها أن تصبح ما هي عليه الآن.

نظرا للتوليفة المعقدة من التعددية في الهند والمتناقضة في بعض الأحيان، فإن محافظة الهند على ديمقراطيتها واستقرارها طوال العقود الماضية يمثل من أهم التجارب الناجحة لإدارة التعددية في العالم. وربما أنه إذا كان الناس في مختلف أنحاء العالم يتطلعون إلى نموذج مثالي لإدارة أشكال مربكة من التعددية- الدينينية، واللغوية، والثقافية- فإن الأجدى بهم أن ينظروا إلى الهند. حيث تمكنت من إدارة التعددية بنجاح من خلال تحقيقها تقدما على أكثر من صعيد حيث استطاعت تسجيل نقاط مرتفعة لصالح مزيد من تعزيز الديمقراطية العلمانية. فدستورها الهند العلماني منح كل قوميات البلاد حقوقا متساوية دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس. وعالجت الهند قضايا الأقليات القومية والدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية دون اللجوء إلى استخدام سياسات إقصاء الآخر.

كما ساعد مبدأ الفدرالية الهندية على أن تعيش بسلام رغم التناقضات الملحوظة الموجودة في داخلها. فأصبح هناك تحولا جذريا في علاقات القوى بين السلطة الفدرالية والولايات في الهند. ودعت إلى نظام حكم مختلف قائم على الفدرالية، واللامركزية، والمسؤولية، والخضوع للقانون والعدالة الاجتماعية. التي مهدت الطريق للمزيد من إعطاء الحكم الذاتي والسلطة للولايات. أصبح هناك تطور آخر على توسيع صلاحيات الهياكل الفيدرالية وتحديدا الحكومات المحلية، حيث عملت حكومات الائتلاف على المستوى الفدرالي على إعطاء المجال لحكومات الولايات وقادتها للعب دور أكبر في قضايا السياسة الخارجية. الأمر الذي يسمح لزيادة دور الحكومات المحلية والولايات في التنمية.

من النقاط الأخرى حققتها الهند لإدارة التعددية بنجاح تسجيلها نقاط مرتفعة لإحداث انسجام في اللغات رغم تعددها الكبير. حيث أقرت بأهمية اللغات المحلية في الأقاليم وأظهرت حساسية تجاه المشاعر القومية للغوية. وأعادت تنظيم الولايات الهندية على أساس اللغة. كذلك تسجيلها نقاط مرتفعة لصالح التعددية الحزبية مع عدم التسليم لهيمنة حزب من الأحزاب القوية، حيث لم يعد هناك سيطرة لحزب المؤتمر، بحيث لم يكن بإمكانه استلام السلطة لوحده في الانتخابات

للبرلمان الفدرالي في العام 2004. وقد أدى تحول الهند من نظام خاضع لسيطرة حزب واحد إلى نظام متعدد الأحزاب إلى تقوية الفدرالية.

كما سجلت الفيدرالية الهندية في إدارا التعددية نجاحا لصالح الطبقات والفئات المهمشة، فحققت تقدما ملحوظا على صعيد الفئات المهمشة مثل النساء بفضل الكوتة، كما أصبح هناك لاعبون جدد ورئيسيون في الساحة السياسية الهندية الآن من الطبقات الوضيعة، التي كانت تسمى سبقا "المنبوذون"، والطبقات الوسطية، والفلاحون والأحزاب الإقليمية. إضافة لتسجيلها نجاحا في ظهور نوع جديد من الأحزاب السياسية ذات هوية إقليمية كأحزاب حاكمة في بعض الولايات الهامة. فضلا عن تسجيلها نجاحا لصالح سلطة الجماهير. هو نشوء مستوى ثالث من الحكم، ما يسمى بانشايات محلية. والتي أدت هذه المؤسسة الحديثة نسبيا إلى توسيع إطار القاعدة الديمقراطية توسيعا كبيرا.

ربما أن الكتاب يختلفون حول أسباب نجاح الهند لإدارة التعددية فها والمحافظة على استقرارها رغم وجود هذا الكم الهائل من التناقضات الموجودة داخلها، لكن يبقى السبب الأكثر أهمية اختيار الهند نظامها السياسي الفيدرالي الذي ساعدها على استيعاب هذه التعددية والتعامل معها وإدارتها بنجاح.

7. قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الحمد، تركي. وعادت بيارق الطائفية. صحيفة الشرق الأوسط. 2008/5/18. العدد 10764.

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=471127&issuen o=10764

دافان، راجيف وريكا ساكيسنا. "الهند تجربة مستمرة لإعادة تعريف الفدرالية". حوارات حول مجالات الحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدول الفدرالية، ج 3. 2007.

روي، آش نارين. "كيف نجحت الفدرالية في الهند". الاتحادات الفدرالية: ما هو الجديد في النظام الفدرالي في مختلف أنحاء العالم. المجلد 5. كندا: الاتحادات الفدرالية. عدد خاص خريف 2005.

سوزه، سليم. الفيدرالية وعي جماهيري لوعي الأمة. العرب تايمز.

http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Previe w=No&ArticleID=4877

العنف الديني في الهند حصيلة تراكمات لم تحسم. مفكرة الإسلام. 2002/3/24. http://www.islammemo.cc/2002/09/09/2200.html

غاندي، سونيا. النزاع والتعايش في زمن الإرهاب.. الهند نموذجا. صحيفة الشرق الأوسط. 2002/12/15. عدد 8783.

http://aawsat.com/leader.asp?section=3&article=141534&issueno=87

القاضي، أبو بكر. هل بالإمكان الاسترشاد بالتجربة الهندية في التعددية والتنوع؟ بقلم أبو بكر القاضي. موقع سودانيز أون لاين. 2005/4/24.

http://www.sudaneseonline.com/aarticle2005/apr24-32634.shtml لوك إدوارك، النهوض الغريب للهند الحديثة: ثورة الهند الهادئة. ترجمة فؤاد عبد

الجبار، منقول عن الواشنطن بوست. موقع المدى.

http://www.almadapaper.net/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid =21900

ماتو، أميتاب و هابيمون جاكوب. " العلاقات الخارجية في الهند: دور متنام للولايات". في راؤول بليندنباخر وأبيغيل أوستاين كاروس محررين. مها بسطامي مترجمة. حوارات

بشأن العلاقات الخارجية في الدول الفدرالية. ج 5. منتدى الاتحادات الفيدرالية. ج 2007.

مجيد أختر. "الهند نشأة الفدرالية التعاونية". في. بليندنباخر، راؤول وأبغيل أوستاين محررين. الأصول الدستورية، والهياكل التنظيمية والتغير في البلدان الفدرالية. الجزء الأول. سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية. ترجمة AMMArabicTranslation & InterpretationServicesInc. كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية. 2007.

المصدق، حسن. بماذا نجحوا وفلشنا، التجربة الهندية: المصالحة الداخلية في خدمة التنمية. العرب الأسبوعي. 2002/3/22.

مطر، جميل. آسيا تبحث عن هوية: شعوب نشيطة تتأهّب لعصر جديد. صحيفة http://www.alrai.com/print.php?news_id=267854

ناصر، نيقولا. لليسار العربي في الهند عبرة. **موقع أجراء العودة**. 2007/7/18. http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=1901&table=artic les

هوجا، راكيش وجورج ماثيو. شركاء في التنمية: الحكم المحلي في الهند. في راؤول الميندنباخر وشاندرا باسما محررين.، ومها البسطامي مترجمة، حوارات حول الحكم المحلي ومناطق المدن الكبيرة في الدول الفدرالية. ج6. كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية. 2007.

References

Bagchi, Amaresh. "Rethinking Federalism: Changing Power Relations Between the Center and the States". National Institute of Public Finance and Policy: **The Journal of Federalism 33:4**. Fall 2003. Bhattacharyya, Harihar. "Federalism and Regionalism in India: Institutional Strategies and Political Accommodation of Identity". **Heidelberg Papers in South Asian and Comparative Politics**. South Asia Institute Department of Political Science. University of Heidelberg. Working Paper No. 27. May 2005. Majeed, Akhtar. "Shared-Rule- Self-Rule" in the Working of Indian Federalism. **Queens University website**, http://www.queensu.ca/iigr/conf/Watts/papers/majeed.pdf

Rao, M. Govinda, Nirvikar Singh. Asymmetric Federalism in India. Santa Cruz Center for International Economics: University of

California, Santa Cruz. Paper 04-08. California: University of California. 2004.

Singh, Nirvikar. Holding India together: The role of institutions of federalism. University of California, Santa Cruz. . MIPRA Paper NO.12432. October, 2008.